إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني في

الأردن

مايو/أيار ٢٠٢١

مشروع فريق العمل المعنيّ بالمحلية في إطار منتدى الشركاء في المجال الإنساني

صورة الغلاف تصوير: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/كريستوفر هيرويج

للمزيد من المعلومات عن **إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني في الأردن**، يُرجى التواصل مع الرؤساء المشاركين لفريق العمل المعنيِّ بالمحلية على:

سمر محارب

الرئيسة التنفيذية الأولى لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ورئيسة منتدى الأردن للمنظمات غير الحكومية (التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية):
smuhareb@ardd-jo.org

بابتيست هانكوارت

منتدى الأردن للمنظمات غير الحكومية الدولية:
baptiste.hanquart@jordaningoforum.org

عائشة مختار

نائبة ممثل المكتب القُطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالأردن:
Aisha.mukhtar@unwomen.org

أو سكرتارية فريق العمل المعنيِّ بالمحلية:

ماري صوفي بيترسون

أخصائية قضايا النوع الاجتماعي والشؤون الإنسانية، بالمكتب القُطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالأردن:
marie.pettersson@unwomen.org

جدول المحتويات

الجزء الأول: التعريف بالإطار

١-١ مقدمة ٤
١-٢ المحلية في الأردن ٤
١-٣ المحلية الشاملة والمراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي ٥
١-٤ المعلومات المرجعية ٦
١-٥ إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم ٧
١-٦ من المعنيُّ بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم؟ ٧
١-٧ المنهجية ٨
١-٨ قياس المحلية ٨
الجدول ١: عرض عام لإطار العمل ٩
الجدول ٢: إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم ١١

الجزء الثاني: فهم الإطار ١٨

٢-١ ما تعريف المحلية الذي يستخدمه إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم؟ ١٨
٢-٢ الأساس المنطقي للمحلية (المبررات) ١٨
٢-٣ تفصيل الإطار ١٩
مجال الناتج ١: جودة الشراكة ٢٠
مجال الناتج ٢: المشاركة ٢٠
مجال الناتج ٣: التمويل ٢٠
مجال الناتج ٤: القدرات ٢١
مجال الناتج ٥: التنسيق ٢١
مجال الناتج ٦: تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ٢١
مجال الناتج ٧: البيئة المؤاتية ٢١
٢-٤ الأدوار والمسؤوليات ٢٢

الجزء الثالث: كيفية استخدام الإطار ٢٣

٣-١ التنفيذ ٢٣
٣-٢ المراقبة والتقييم ٢٥
٣-٣ المساءلة والتعلم ٢٥
المرفق الأول: ورقة عمل إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم (قابلة للطباعة) ٢٦

الجزء الأول: التعريف بالإطار

١-١ مقدمة

تميل المحادثات بشأن محلية العمل الإنساني[١] إلى إلهام كل شيء، من التفاؤل إلى الشعور بالإحباط والاستسلام - وكذا الجهات الفاعلة المشاركة على جميع المستويات. عمومًا، العمل الإنساني هو مسعى دولي في أغلب الأحيان، حيث تكمن قوته في الجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة. مع ذلك، فإن المطالبة بنظام إنساني أكثر محلية - أي نظام يكون «محليًا قدر الإمكان ودوليًا بقدر ما تقتضيه الضرورة»، اكتسبت زخمًا في السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ عام ٢٠١٦ في القمة العالمية للعمل الإنساني في إسطنبول. ونشأت عنها الصفقة الكبرى[٢]، وهي اتفاقية فريدة من نوعها بين بعضٍ من أكبر الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية التي تعهدت بأن توفر وسائل أكثر للأشخاص المحتاجين، وتحسِّن كفاءة العمل الإنساني وفاعليته.

١-٢ المحلية في الأردن

لقد شهد الأردن تدفقًا لأعداد كبيرة من اللاجئين من فلسطين والعراق وسوريا منذ حوالي ثمانين عامًا. في عام ٢٠٢٠، استضاف الأردن أكثر من ٧٥٠ ألف لاجئ من حوالي ٦٠ جنسية مختلفة، وهو ثاني أعلى رقم للاجئين على مستوى العالم، إذا ما تمت مقارنته بعدد سكان الأردن[٣]. ونظرًا لقلة احتمال عودة هؤلاء اللاجئين، أو إعادة توطينهم في أماكن أخرى، فإن الأردن يدير أزمة كبيرة وطويلة الأمد، بالإضافة إلى أزمته الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونتيجة لهذا السياق، فإن مستوى الاعتماد على المعونة في الأردن مرتفع ومتزايد.

وحتى الآن، يبدو أن الجهود المبذولة للمحلية بالأردن، وخصوصًا الجهود المبذولة من الجهات الفاعلة الدولية، حققت نتائج محدودة. وحاليًا، هناك نقص في التقدم المُعلن بشأن المحلية، وقلة الشواهد المتاحة على وجود نهج منسَّق، لزيادة المحلية على المستوى الجماعي. تحدث المحلية على المستوى الميداني، في الأساس، مدفوعة في الأغلب بالانخفاض المستمر بنسبة من ١٠ إلى ١٥٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي في تمويل المساعدات الإنسانية وزيادة موازية في تمويل التنمية[٤]. وفي السياق الأردني، وُصِف ذلك بأنها «محلية افتراضية» بدلًا من أن تكون «محلية مخططاً لها»[٥] حيث تحدث عملية المحلية في غياب شيء ما (تمويل الجهات الفاعلة الدولية وقدراتها وإمكانية الوصول إليها)، بدلًا من كونها نتيجة جهد إستراتيجي وجماعي. كما سلَّطت جائحة كورونا الضوء على الحكومة الأردنية والدور المحوري للمجتمع المدني في أثناء الأزمة، مما عجَّل بعملية المحلية، على الأقل بشكل افتراضي، إن لم يكن عن طريق التخطيط.

على الرغم من التحديات، فإن الأردن يتمتع بإمكانات كبيرة ليمثل نموذجًا للمحلية في أوضاع الأزمات الممتدة. بالتأكيد، دأبت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الأردن على الدعوة إلى زيادة المحلية بأشكال مختلفة على مدار سنوات عديدة حتى الآن. لذا من الضروري اتخاذ خطوات ملموسة لتحويل الالتزامات العالمية إلى إجراءات عملية على المستوى القُطري، في الأوضاع التشغيلية بقدر الحيز المتاح على صعيد السياسة العامة. وما إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذا، المستهدف للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن، سوى محاولة للإسهام في تلك الجهود.

---

١ - لكونه مصطلحًا مستخدمًا في هذا الإطار، يُقصد بمصطلح «العمل الإنساني» تجميع جميع أشكال المساعدة الإنسانية والبنية التي تدعمها، من نظم التنسيق والسياسات والجهات الفاعلة، على الصعيدَيْن الدولي والوطني الأكثر رسمية إلى الاستجابة العملية والجهات المستجيبة على المستويات دون الوطنية والمحلية والمجتمعية.

٢ - الموقع الإلكتروني الرسمي للصفقة الكبرى: https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain

٣ - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تسجيل اللاجئين وتصنيفهم في الأردن: https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73834

٤ - ليس من الضروري أن تستفيد دائمًا الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من زيادة تمويل التنمية، ومن ثَمَّ لا يترتب على ذلك أن تمويل التنمية سيسهِّل المحلية المتزايد.

٥ - انظر تعزيز المحلية في الأردن الصادر عن المبادرة العالمية للإرشاد/منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (GMI/ARDD). عَزِّز وساند، لا تستبدل أو تقوِّض الصفحة ٥٤

١-٣ المحلية الشاملة والمراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

تؤثر الأزمات الإنسانية تأثيرًا غير متناسب في النساء والفتيات ، والفئات الأكثر تهميشًا واحتياجًا في المجتمع، ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة الاجتماعية القائمة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال النساء والفتيات والمنظمات التي يشكلن جزءًا منها ويَقُدْنَها (يشار إليها في هذا المستند بالمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة[٦]) ناقصة التمثيل في تنسيق الشؤون الإنسانية وإعداد البرامج والتمويل. المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات حافزان مهمان للمحلية. ولتحقيق هذه الغاية، يتم تطوير مجموعة من المذكرات التوجيهية والأدوات في السنوات الأخيرة لتوجيه ما يُعرف باسم «المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي»، وهو نهج يتكامل معه إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم.

لا تزال التحديات مستمرة فيما يتعلق بتنفيذ محلية مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. تؤكد التقارير السنوية المتتالية للصفقة الكبرى، وتقرير إطار عمل المساءلة المبنية على النوع الاجتماعي الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة. تعمل مجموعة «أصدقاء النوع الاجتماعي» التابعة للصفقة الكبرى على وضع قضية التمويل المتزايد والمستدام للمنظمات المحلية التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في صميم المناقشات حول المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، مع معالجة بعض المخاطر المرتبطة بالمحلية، مثل زيادة التمويل للمنظمات المحلية والوطنية التي يهيمن عليها الذكور.[٧]

إن المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، في جوهره، هي الاعتراف بالدور المهم الذي تؤديه منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء في منظومة إنسانية أكثر محلية، والحاجة إلى تعزيز المشاركة الجادة والقيادة التحويلية والعمل الجماعي للنساء والفتيات من جميع الخلفيات في جميع مراحل العمل الإنساني.[٨] ففي الأردن، تقود منظمات المجتمع المدني النساء على المستويين الوطني وغير الوطني، بما في ذلك منصب الرئيس المشارك لفريق العمل المعنيِّ بالمحلية، والتحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية، الذي قام بطرح إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذا. صوتهن هو صوت جماعي قوي في السعي وراء محلية مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، ومناسبة للسياق الأردني في الوقت نفسه.

---

٦ - منظمة حقوق المرأة (WRO) ١- هي منظمة تعرِّف نفسها بأنها منظمة لحقوق المرأة، وتركيزها الأساسي هو النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان؛ أو ٢- بأنها منظمة، كجزء من بيان رسالتها، عليها النهوض بوضع المرأة والفتاة وتحقيق مصالحها (أو حيث تكون قضايا «النساء» أو «الفتيات» أو «قضايا النوع الاجتماعي» أو ما يعادلها في اللغة المحلية بارزة في بيان رسالتها)؛ أو ٣- بأنها منظمة، كجزء من بيان رسالتها، عليها مواجهة أشكال عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وتغييرها (القواعد غير العادلة)، وعلاقات الصلاحيات غير المتكافئة، وتدعم الأعراف الاجتماعية الإيجابية.

منظمات تقودها النساء: منظمة ذات مهمة و/أو رسالة إنسانية تكون ١- تديرها النساء أو تشرف عليها؛ أو ٢- التي تتكون قيادتها بشكل أساسي من النساء، حيث تصل نسبة توليهن وظائف قيادية عليا فيها ٥٠٪ أو أكثر. على الرغم من هذه الجهود الأخيرة، فإن عدم وجود تعريف متفق عليه بشكل عام ومستخدم على نطاق واسع قد يُعيق تخصيص التمويل والجهود المبذولة وتتبعها، لضمان إشراك هذه المنظمات والتشاور معها في الجهود الإنسانية والإنمائية وبناء السلام. تُعرَّف منظمات حقوق المرأة بأنها المنظمات التي لديها غرض واضح لتعزيز حقوق المرأة، أو المساواة بين الجنسين (أو المبنية على اعتبارات النوع الاجتماعي)، في حين أن المنظمات التي تقودها النساء تُعرَّف بأنها أيُّ منظمة غير حكومية وغير ربحية وغير سياسية، حيث إن ثلثي أعضاء مجلس إدارتها (بما في ذلك رئاسة المجلس) وموظفي الإدارة، أو المتطوعين (بما في ذلك المدير التنفيذي) من الإناث، وتركز في برامجها على النساء والفتيات، بوصفهن الهدف الأساسي لإعداد هذه البرامج.

انظر: هيئة كير (فبراير/شباط ٢٠٢١) «هي تقود في أوقات الأزمات».

https://www.care-international.org/files/files/FINAL_She_Leads_in_Crisis_Report_3_2_21.pdf

٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كيفية تعزيز المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في العمل الإنساني الصفحة ٩

٨ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كيفية تعزيز المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في العمل الإنساني الصفحة ٨

١-٤ المعلومات المرجعية

في الأردن، حشد منتدى الشركاء في العمل الإنساني الفريق المعني بالمحلية لتحويل تعهدات الصفقة الكبرى إلى إجراءات ملموسة. لا يزال الفريق المعنيُّ بالمحلية، الذي ترأسه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى المنظمات غير الحكومية الدولية (منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن)، يعمل على تطوير خطة عمل طويلة المدى لتعزيز إحداث تقدُّم في عملية المحلية. تجدر الإشارة إلى أن الفريق المعني بالمحلية مُكلَّف بتعزيز المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، ويركز على المشاركة الجادة لحقوق المرأة والمنظمات المحلية التي تقودها النساء. تتمثل أهداف الفريق المعنيِّ بالمحلية، على نطاق واسع، في تعزيز المشاركة الجادة لمنظمات المجتمع المدني الوطنية في المنتديات الإستراتيجية، بما في ذلك منتدى الشركاء في العمل الإنساني، لتعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية في الاستجابات الخاصة بالأعمال الإنسانية من خلال تحسين جودة خبرات الشركاء المحليين وتوافرهم، والدعوة لمزيد من التمويل المباشر للمنظمات الوطنية العاملة في المجال الإنساني من خلال تتبع مخصصات التمويل وتحديد الأهداف. وفي سياق طرح خطة عمل تدعم تحقيق هذه الأهداف، يترتب على ذلك أن إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم مهم لتحفيز التقدم المُحرز، وتتبعه في تنفيذ أجندة المحلية في الأردن.

الصورة © هيئة الأمم المتحدة للمرأة / كريستوفر هيرويج

تمهيد الساحة – المحلية في الأردن:

تم إعداد إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذا من خلال أُطُر العمل والمذكرات التوجيهية والتقارير الموجودة بالفعل في الأدبيات والكتابات العالمية الحالية. ولقراءة خاصة حول السياق الأردني، يجب قراءة الإطار، إلى جانب التقريرَيْن الأخيرَيْن التاليَيْن، وكلاهما يوفر تحليلًا دقيقًا لسياق المحلية (واعتبارات النوع الاجتماعي) في الأردن:

- المبادرة العالمية للإرشاد/منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (GMI/ARDD)، تعزيز المحلية في الأردن: عَزِّز وساند، لا تستبدل أو تقوِّض أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠
- كلية لندن للاقتصاد و»أكشن إيد» بالمنطقة العربية محلية المعونة في الأردن ولبنان: العقبات والفرص أمام المنظمات التي تقودها النساء (سبتمبر/أيلول ٢٠١٩)

١-٥ إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم

يظهر الغرض من إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم في بيان رؤيته المنقسمة لجزئيْن: «تُسهم الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن، المحلية والوطنية والدولية، إسهامات جماعية في التحقيق المبدئي التصاعدي لأجندة المحلية. يسهِّل هذا المجهود الجماعي دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المتزايد في قيادة العمل الإنساني الفعَّال في الأردن، وتنسيقه وإيصاله».

إن الإطار أداة رصد عملية وسياقية، لتقييم الإسهامات الجماعية الرامية إلى تحقيق هذه الرؤية. وبعبارة أخرى، هو أداة للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن لتتبع مدى تقدم المحلية وقياسها على المستوى التنظيمي والقُطري. تُحدد هذه الوثيقة رؤية ورسالة وسبعة مجالات للنتائج، مع الإجراءات والمؤشرات والأهداف ذات الصلة[٩]. ويتداخل معها مجموعة من المبادئ التوجيهية، وأهمها التأكد من أن الإطار يعزز المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي ويسهله (انظر الجدول ١).

يحدد ما يلي **المرحلة الأولى** و**المرحلة الثانية** من تطوير إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتنفيذه:

المرحلة	لمحة سريعة عن العملية	المُخرَج	الإطار الزمني
المرحلة الأولى: المشاورات وتطوير الإطار	• استعراض التقارير والمطبوعات (التقارير والمطبوعات المتعلقة بـ ١- السياق العام للمحلية في الأردن؛ ٢- قياس المحلية على مستوى العالم؛ ٣- المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي). • المقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية لدى المنظمات غير الحكومية الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والأمم المتحدة والجهات المانحة (المحلية والدولية) • العرض لمسودة إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتحسينها باستمرار مع أعضاء الفريق المعني بالمحلية ومنتدى الشركاء في العمل الإنساني، والجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني والحكومة.	إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني في الأردن، يتم تقديمه بغرض الانتهاء منه ومصادقته*. * قد يخضع لمزيد من المشاورات.	فبراير/شباط-يونيو/ حزيران ٢٠٢١
المرحلة الثانية: التنفيذ والتقييم	• يتضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تجميع البيانات ومقارنتها وتحليلها وتقييمها وتعميمها ونقلها والاستفادة من نتائجها.	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا

١-٦ من المعنيُّ بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم؟

يهدف إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذا إلى أن يفيد، ويستخدمه، جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن. ويُقرّ بأنه في حين أن الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية عليها أن تضع تعاريف المحلية أولوياتها فإن إحراز التقدم في المحلية بالأردن هي مسؤولية مشتركة للجميع. كما يقر أيضًا بأن كل الجهات الفاعلة لديها القدرة وعندها ثغرات. يولي الإطار اهتمامًا خاصًا للأنشطة والممارسات التي يجب أن تتعهد بها الجهات الفاعلة الدولية (الجهات المانحة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والأمم المتحدة) من أجل إصلاح ممارساتها وأنظمتها الحالية لتصبح أكثر محلية ووطنية. لكن الغرض منه هو أن يكون أداة تستخدمها أي جهة فاعلة تشارك في العمل الإنساني على أي مستوَى.

٩ - نظرًا إلى أنها مسودة للإطار، لم يُتفق على الأهداف، أو لم تُحدد بعد.

١-٧ المنهجية

أُعِـدَّت مسـودة هـذه الوثيقـة عـن طريـق مشـاركة استشـاريِّين عـن بُعـد، وذلـك عقـب اسـتعراض الأدبيـات والمقابـلات عَبْـر الإنترنـت مـع ٢٦ مصـدرًا مـن مصـادر المعلومـات الأساسـية (١٧ سـيدة، و٩ رجـال) مـن ٢٣ منظمـة هـي: (٤ منظمـات وطنيـة غيـر حكوميـة، و٦ منظمـات مجتمـع مدني محليـة، و٤ جهـات مانحـة، و٥ وكالات تابعـة للأمـم المتحـدة، ومنظمتـان وطنيتـان غيـر حكوميتَيْـن، وشـبكتان أو منتديـان، أحدهمـا وطنـي والآخـر إقليمـي) ومناقشـات جاريـة مـع الرؤسـاء المشـاركين في فريـق عمـل المحليـة، وهيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة، والمنتـدى الوطنـي للمنظمـات غيـر الحكوميـة في الأردن، ومنتـدى المنظمـات غيـر الحكوميـة في الأردن. وقـد أُجريـت جميـع المقابـلات حتـى الآن باللغـة الإنجليزيـة مـع ممثليـن مـن عمّـان.

١-٨ قياس المحلية

في غضـون السـنوات الأخيـرة، وخصوصًـا بعـد الصفقـة الكبـرى عـام ٢٠١٦، أُعـدَّت مجموعـة متنوعـة مـن مذكـرات الممارسـة والأدوات والأُطُـر العمليـة لقيـاس التقـدُّم المحـرَز في عمليـة المحليـة علـى كل مـن الصعيديـن العالمـي والوطنـي وكذلـك علـى مسـتويات الاسـتجابة. بَيْـدَ أن هنـاك شـواهد أقـل علـى مـدى فعاليـة اسـتخدام الجهـات الفاعلـة لهـذه الأُطُـر وتكييفهـا بفعاليـة، علـى الرغـم مـن ظهـور المزيـد مـن الشـواهد.

اسـتُخدِمت «الأبعـاد السـبعة للمحليـة» الأساسـية لمبـادرة الإرشـاد العالميـة بالشـكل الأمثـل، كمـا عمـل آخـرون علـى تحديثهـا والبنـاء عليهـا (راجـع الإطـار الداخلـي)، وهـي تتيـح نقطـة انطـلاق مناسـبة ومفيـدة للأردن. وبالنسـبة لهـذا الإطـار، صُمِّمـت «الأبعـاد» والإجـراءات والمؤشـرات المقابلـة لهـا بحيـث تعكـس السـياق الوطنـي والتشـغيلي.

الهـدف النهائـي مـن عمليـات الرصـد والتقييـم والمسـاءلة والتعلُّـم هـو تسـهيل جهـود التأهُّـب والاسـتجابة والتعافـي، وتحقيـق الاسـتقرار في الأردن علـى نحـو أكثـر فعاليـة وشـمولًا واسـتدامة. ويمثِّـل التقـدُّم الحقيقـي في المحليـة سـبيلًا مهمًـا لتحقيـق هـذا الهـدف.

التعلُّم من أدبيات المحلية على الصعيد العالمي:

يسترشـد هـذا الإطـار لعمليـات الرصـد والتقييـم والمسـاءلة والتعلُّـم بالمؤشـرات الـواردة فـي أطـر العمـل العالميـة والمذكـرات الإرشـادية التاليـة التـي تتعلَّـق بمتابعـة المحليـة وقياسـها بطـرق مختلفـة:

- مسار عمل محلية الصفقة الكبرى، مذكرات إرشادية بشأن المحلية (مايو/أيار ٢٠٢٠)
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كيفية تعزيز المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في العمل الإنساني (مايو/أيار ٢٠٢٠)
- برنامـج التأهُّـب لمواجهـة الكـوارث وحـالات الطـوارئ التابـع لشـبكة سـتارت، المحليـة مـن الناحيـة العمليـة: المؤشـرات المسـتجدَّة والتوصيـات العمليـة (يونيو/حزيـران ٢٠١٨)
- شبكة الاستجابة المُمكَّنة للمعونات (NEAR)، إطار قياس أداء المحلية (يونيو/حزيران ٢٠١٩)
- الفريق الاستشاري المعنيُّ بالشؤون الإنسانية، نية التأثير: قياس المحلية (فبراير/شباط ٢٠١٨)
- إيكو كونسورتيوم، المسارات المؤدية إلى المحلية (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩)

الجدول ١: عرض عام لإطار العمل

	مجالات الناتج ١-٧	الإجراءات	المؤشرات	المسؤولية الرئيسية
١	**جودة الشراكة** إن الشراكات بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية (بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء) حقيقية ومُنصِفة ومتكاملة.	٣	٩	الجميع
٢	**المشاركة** يشارك من تأثّر بالأزمات من النساء والرجال والفتيان والفتيات مشاركة مجدية في تحديد المساعدات التي تقدَّم لهم وكيفية تقديم هذه المساعدات.	٢	٥	الجميع
٣	**التمويل** زادت الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، من إمكانية الحصول على تمويل دولي ووطني مناسب.	٣	١٠	الجهات المانحة المنظمات غير الحكومية الدولية/ الأمم المتحدة
٤	**القدرات** الاحترام والاعتراف بقدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ولا سيما منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، كما تُحدَّد ثغرات قدرات جميع الجهات الفاعلة على نحو متبادل ويتم دعم علاج هذه الثغرات.	٢	٤	الجميع
٥	**التنسيق** تحظى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما فيها منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، بحضور، ونفوذ، وقيادة أكبر في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية.	٢	٤	الجميع
٦	**تصوُّر الجهات الفاعلة المحلية والوطنية** يتزايد تعزيز أدوار ونتائج الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، في داخل الأردن وفي خارجه.	١	٢	الجهات المانحة المنظمات غير الحكومية الدولية/ الأمم المتحدة
٧	**البيئة المؤاتية** تتعاون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن وتدافع عن القضايا ذات الأهمية المشتركة.	٢	٣	الجميع

المبادئ التوجيهية

المبادئ والاعتبارات الرئيسية التالية مُدمَجة عَبْر الإطار، وينبغي عدم ادِّخار أي جهد في النظر فيها سعيًا لمواكبة مجالات النتائج. مميزات الإطار:

- **مستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي** – إذ يهتدي بإرشادات الممارسات الجيدة، مع كلٍّ من الإجراءات والمؤشرات والأهداف الموجهة والعامة على حد سواء.
- **شامل** – وممثِّل قدر الإمكان للقدرات والمصالح والاحتياجات المتنوعة للجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية المتضررة.
- **قائم على المبادئ** – تعزِّز عملية المحلية المبادئ الإنسانية بدلًا من تقويضها.
- **حسّاس للمخاطر** – لا يقوض سلامة الناس وأمنهم، ولا سيما الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المتضررة.
- **مدرك للترابط** – إطار مدرك ومكمِّل للمنظومة السياسية والمؤسسية الأوسع نطاقًا، إذ يستخلص الدروس المستفادة من تجارب الجهات الفاعلة في مجال التنمية بالأردن على الصعيدَيْن المحلي والدولي على حد سواء.

اختصارات الإطار:

ARDD	منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)
C4C	ميثاق التغيير
CBO	منظمة مجتمع محلي
CBPF	الصناديق المُجمَّعة القُطرية
CSO	منظمات المجتمع المدني
DPO	منظمة الأشخاص ذوي الإعاقة
ERF	صندوق الاستجابة في حالات الطوارئ
GB	الصفقة الكبرى
GEEWG	المساواة المبنية على النوع الاجتماعي (المساواة بين الجنسين) وتمكين المرأة والفتاة
GMI	مبادرة الإرشاد العالمية
HPF	منتدى الشركاء في المجال الإنساني
HRP	خطة الاستجابة الإنسانية
IA	الجهات الفاعلة الدولية (الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة)
IASC	اللجنة الدولية الدائمة المشتركة بين الوكالات
INGO	منظمة غير حكومية دولية
JHF	الصندوق الإنساني الأردني
JONAF	منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية في الأردن
JRP	خطة الاستجابة الأردنية
LNA	الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (الحكومية وغير الحكومية)
LTT	فريق عمل المحلية
MEAL	الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم
NGO	منظمة غير حكومية
PoP	مبادئ الشراكة
WLO	منظمة تقودها النساء
WPHF	صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني
WRO	منظمة حقوق المرأة

مفتاح الإطار:

LNA	الجهات الفاعلة المحلية والوطنية
IA	الجهات الفاعلة الدولية (الجهات المانحة، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية)
ALL	الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية

الجدول ٢: إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم

رؤية الإطار:

الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن -محليًا ووطنيًا ودوليًا- مجتمعة لها إسهامات في تحقيق أجندة المحلية على نحو تدريجي ومبدئي. وهذا الجهد الجماعي يسهِّل الدور المتزايد للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في قيادة العمل الإنساني الفعَّال وتنسيقه وتقديمه في الأردن.

مهمة الإطار:

هذا الإطار لعمليات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم عبارة عن أداة رصد عملية وسياقية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن لتوضيح وتتبُّع التقدُّم المحرَز في عملية المحلية. ومن المزمع استخدامه لتقديم مؤشر أساسي لنتائج المحلية الجماعي حتى الآن، وأثر هذه النتائج في نهاية المطاف على نوعية العمل الإنساني. المشروع مُقسَّم إلى مراحل.

المرحلة الأولى: المشاورات ووضع الإطار.

المرحلة الثانية: التنفيذ والتقييم.

لمن وُضِع هذا الإطار؟

يهدف إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذا إلى أن يفيد، ويستخدمه، جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن. كما يعتمد على إدراك أن التقدُّم المُحرَز في المحلية بالأردن يُعَد مسؤولية مشتَرَكة للجميع. كما يقر أيضًا بأن كل الجهات الفاعلة لديها القدرة وعندها ثغرات. ويولي الإطار اهتمامًا خاصًا للأنشطة وتغيير الممارسات المطلوب أن تضطلع بها الجهات الفاعلة الدولية (الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية العالمية، والأمم المتحدة)، ولكن الغرض منه أن يكون أداة للجميع.

المبادئ التوجيهية / الاعتبارات الرئيسية

المبادئ والاعتبارات الرئيسية التالية مُدمَجة عَبْر الإطار، وينبغي عدم ادِّخار أي جهد في النظر فيها سعيًا لمواكبة مجالات النتائج. مميزات الإطار:

- **مستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي:** إذ يهتدي بإرشادات الممارسات الجيدة، مع كلٍّ من الإجراءات والمؤشرات والأهداف الموجهة والعامة على حد سواء.
- **شامل:** وممثِّل قدر الإمكان للقدرات والمصالح والاحتياجات المتنوعة للجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية المتضررة.
- **قائم على المبادئ:** تعزِّز عملية المحلية المبادئ الإنسانية بدلًا من تقويضها.
- **حسّاس للمخاطر:** لا يقوض سلامة الناس وأمنهم، ولا سيما الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المتضررة.
- **إدراك الترابط:** إطار مدرك ومكمِّل للنظام البيئي السياسي والمؤسسي الأوسع نطاقًا، إذ يستخلص الدروس المستفادة من تجارب الجهات الفاعلة في مجال التنمية بالأردن على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء.

مجالات الناتج (١-٧)

١ - جودة الشراكة

إن الشراكات بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية (بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء) حقيقية ومُنصِفة ومتكاملة.

الإجراءات	المؤشرات
١-١ تضمين (مبادئ الشراكة) وتطبيقها بنشاط في الشراكات والبرامج الإنسانية.	**١-١ (أ)** أُدرجَت مجموعة من مبادئ الشراكة السياقية في وثائق الشراكة (مثل مذكرات التفاهم أو اتفاقيات الشراكة وخطط الشراكة وإعداد التقارير). **١-١ (ب)** ٪ من الجهات الفاعلة الدولية التي لديها اتفاقيات شراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تتمتَّع بأدوار ومسؤوليات واضحة ومُتفَق عليها، بالإضافة إلى رفع التقارير المتبادلة، ووسيلة إثارة المخاوف والتحديات. **١-١ (ج)** ٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تقدِّم تقارير ذاتية تفيد بأن الشراكات الإستراتيجية مع الجهات الفاعلة الدولية تعكس على نحو مطَّرد الأهداف والطموحات للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **١-١ (د)** تُقبَل وثائق الشراكة باللغة العربية قدر الإمكان.
١-٢ كلٌّ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية تتعاون معًا طوال دورة البرنامج (يشمل ذلك التصميم، والتخطيط، وإعداد المقترحات، وعمليات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم)، كما تتعاون مع الأشخاص المتضررين من جرَّاء الأزمات، وتتشارك عملية صنع القرار، بينما تضطلع بأدوار تكميلية في الوقت ذاته.	**١-٢ (أ)** ٪ من تقييمات الاحتياجات التي تُعَد تقييمات ومشاورات تعاونية حقيقية للاحتياجات تُجرى وتُستخدَم في إثراء المقترحات وتصميم البرامج. **١-٢(ب)** عدد البرامج التي جرى تصميمها (ما أمكن) وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والأشخاص المتضررين من الأزمات. **١-٢ (ج)** التقرير الذاتي للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والذي يفيد بأن الشراكات حقيقية ومنصفة (يشعر الشركاء بالاحترام والتقدير بشكل متماثل).
١-٣ في إطار الشراكة بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية فإن تلك الجهات تعمل على التعزيز والالتزام بممارسات توظيف أخلاقية وظروف عمل أكثر إنصافًا.	**١-٣ (أ)** لدى جميع الجهات الفاعلة مبادئ توجيهية أخلاقية للتوظيف، وهذه المبادئ متاحة لجميع الجهات للالتزام بها. **١-٣ (ب)** ٪ من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي اتُّخذت خطوات للحد من الاختلافات في الأوضاع بين موظفيها الوطنيين والدوليين، حسب مقتضى الحال. وذلك يمكن أن يشمل أمثلة تتعلَّق بالرفاهية، والمستحقات، وظروف السلامة والأمن، والتطوير الوظيفي، وما إلى ذلك.

الأهداف	مصادر التحقق	الإطار الزمني
أهداف تُحَدَّد لاحقًا (# أو ٪) يشمل ذلك أهداف منظمات حقوق المرأة، والمنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (يشمل ذلك أهداف مجتمع الميم (المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسيًا؟)	▪ استعراض الوثائق (وثائق الشراكة ومذكرات التفاهم والاتفاقيات وخطط الشراكة) ▪ رفع التقارير عن الشراكة ▪ السياسات التنظيمية ▪ استقصاءات التقييم الذاتي ▪ استقصاءات الشراكة ▪ استقصاءات التصورات	سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ ثم سنويًا (في نهاية السنة المالية)

مجالات الناتج (٢-٧)

٢ - المشاركة

يشارك من تأثَّر بالأزمات من النساء والرجال والفتيان والفتيات مشاركة مجدية في تحديد المساعدات التي تقدَّم لهم وكيفية تقديم هذه المساعدات.

الإجراءات	المؤشرات
٢-١ الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تعزِّز الفُرص المتاحة للنساء والرجال والفتيان والفتيات المتضررين من الأزمة لفهم البرامج الإنسانية وتشكيلها، ويتضمن ذلك تقييم تلك البرامج.	٢-١ (أ) وجود آليات رسمية في داخل الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، يوفِّر معلومات نافعة للأشخاص المتأثرين بالأزمات، ويضمن مشاركتهم والتواصل المتبادل معهم (المساءلة الآمنة والشاملة وآليات الملاحظات التقييمية المجتمعية، وعمليات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم). ٢-١ (ب) الآليات المُصمَّمة لتعزيز المشاركة تعكس النوع الاجتماعي والعمر والتنوع بين الأشخاص المتأثرين بالأزمات، وتمتاز بأنها شاملة ويمكنها الوصول إلى هذه الفئات المختلفة. ٢-١ (ج) ٪ من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تستخدم أمثلة للاتصالات حسب السياق (مثل استخدام اللغة العربية أو غيرها من اللغات المحلية، أو الوسائل المرئية أو المسموعة، أو التواصل مباشرة من الباب إلى الباب، أو عَبْر الراديو أو التلفزيون، وغير ذلك من وسائل نشر المعلومات) للوصول إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات وفقًا لاعتبارات النوع الاجتماعي والعمر والتنوع، مع ضمان عدم التأكيد على الصور النمطية للنوع الاجتماعي، والأعراف والأدوار الضارة القائمة على النوع الاجتماعي من خلال الصور والرسائل.
٢-٢ تموِّل الجهات المانحة، وكذلك الجهات الفاعلة الدولية أو الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التجريبية، المشروعات التي يقودها المجتمع المحلي كلما سمحت الظروف بذلك.	٢-٢ (أ) أمثلة على الصناديق المالية المُجرَّبة التي تشرف عليها المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تمت تجربتها (بما في ذلك الصناديق التي تشرف عليها النساء أو منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء أو منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة).

الأهداف	مصادر التحقق	الإطار الزمني
أهداف تُحَدَّد لاحقًا يشمل ذلك أهداف منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة	▪ رفع التقارير عن البرنامج أو المشروع ▪ السياسات التنظيمية ▪ أُطر آلية الملحوظات التقييمية ▪ استقصاءات التقييم الذاتي ▪ استقصاءات تصورات المجتمعات المحلية	سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ ثم سنويًا (في نهاية السنة المالية)

مجالات الناتج (٣-٧)

٣- التمويل

زادت الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، من إمكانية الحصول على تمويل دولي ووطني مناسب.

الإجراءات	المؤشرات
٣-١ تتيح الجهات المانحة التمويل المباشر (المزيد) ويسهل الوصول إليه للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك من خلال الصندوق الإنساني الأردني، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وخطة الاستجابة الأردنية وغيرها من الصناديق المُجمَّعة القُطرية وصناديق الاستجابة في حالات الطوارئ.	**٣-١ (أ)** عدد آليات التمويل للعمل الإنساني المتاحة في الأردن للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **٣-١ (ب)** ٪ من الأموال المُجمَّعة للعمل الإنساني، بما في ذلك الصندوق الإنساني الأردني المُخصَّص للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **٣-١ (ج)** ٪ (والقيمة الإجمالية بالدولار الأمريكي) من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تتلقَّى تمويلًا مباشرًا - وليس من خلال الأموال المُجمَّعة. **٣-١ (د)** الزيادات السنوية في نسبة إجمالي التمويل للعمل الإنساني الممنوح للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك من خلال الصندوق الإنساني الأردني، ونسبة من هذه الجهات تتمثَّل في الجهات الفاعلة صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم (أي ليست أكبر من المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الملكية في الأردن). **٣-١ (هـ)** ٪ من الجهات المانحة التي أجرت تغييرات في السياسات لتمكين التمويل أو تسهيله للجهات الفاعلة المحلية والوطنية.
٣-٢ الجهات الفاعلة الدولية تدعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتحقيق استدامتها من خلال توفير تمويل لعدة سنوات والسماح بالتمويل الرئيسي في موازنات المشروعات.	**٣-٢ (أ)** عدد موازنات مشروعات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تقدِّم تمويلًا لعدة سنوات (كنسبة مئوية من جميع موازنات المشروعات). **٣-٢ (ب)** نسبة إجمالي تمويل الشراكة لكل عقد مُخصَّص لأي شيء بخلاف تنفيذ المشروع (النفقات العامة أو التكاليف الأساسية).
٣-٣ الجهات الفاعلة الدولية تدعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتعزيز قدرتها على الحصول على تمويل مناسب وتعزيز أنظمة الإدارة المالية لديها مع التركيز على تخفيف المخاطر.	**٣-٣ (أ)** عدد أمثلة الدعم ذات الصلة بالتمويل أو أنشطة تعزيز القدرات التي تقدِّمها الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (مثل التدريب على تعبئة الموارد، وإعداد المقترحات، وإعداد الموازنات). **٣-٣ (ب)** المشاورات التي أُجريت مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك المنظمات المحلية للمجتمع المدني والمحلي، من أجل تحديد أولويات إستراتيجية التخصيص قبل كل جولة من جولات التمويل للعمل الإنساني بالأردن. **٣-٣ (ج)** من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تعتمد خططًا للحد من المخاطر، بهدف تحديد المخاطر المالية والمؤسسية والبرامجية ومعالجتها.

الأهداف	مصادر التحقق	الإطار الزمني
أهداف تُحَدَّد لاحقًا يشمل ذلك أهداف منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (النطاق المقترَح: ٣٠-٥٠٪؟) أهداف التمويل لمخصصات النوع الاجتماعي؟ (١٥٪؟)	▪ رفع التقارير عن التمويل المُوحَّد. ▪ موازنات المشروع. ▪ رفع التقارير عن الشراكة. ▪ وثائق الجهات المانحة. ▪ استقصاءات التقييم الذاتي.	سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ ثم سنويًا (في نهاية السنة المالية)

مجالات الناتج (٤-٧)

٤ - القدرات

الاحترام والاعتراف بقدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ولا سيما منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، كما تُحدَّد ثغرات قدرات جميع الجهات الفاعلة على نحو متبادل ويتم دعم علاج هذه الثغرات.

الإجراءات	المؤشرات
٤-١ تقييم احتياجات كلٌ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية، لتدعيم القدرات فيما بينهما، أو دمج تعزيز القدرات في اتفاقيات الشراكة أو كلا الأمرَيْن.	**٤-١ (أ)** تقييمات القدرات المشترَكة متاحة، كما تعكس اتفاقيات الشراكة التقييمات نفسها. **٤-١ (ب)** عدد خطط تعزيز القدرات التي تسلِّط الضوء على الإسهامات التي يقدِّمها كلٌ من الشريكَيْن، وكذلك الثغرات التي يعانيها كلاهما مع الإقرار بأوجه التكامل، ويشمل ذلك تصنيف تلك الخطط التي تستهدف منظمات حقوق المرأة، والمنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن أن تسترشد نُهج وخطط تعزيز القدرات بهذه المذكرة الإرشادية.
٤-٢ يشترك كلٌ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية في التطوير وتقديم برامج موجهة ومبتكرة لتعزيز القدرات، ولا سيما في مرحلة التأهُّب، ويشمل ذلك التركيز خصوصًا على زيادة قدرات منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء.	**٤-٢ (أ)** عدد موازنات المشروعات الإنسانية الممولة التي تتضمَّن بندًا محدَّدًا في الميزانية لتدعيم قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (ونسبة من هذه الجهات تتمثَّل في منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة). **٤-٢ (ب)** أمثلة لمشروعات تعزيز القدرات التي صُمِّمت ونُفِّذت على نحو مشترك.

الأهداف	مصادر التحقق	الإطار الزمني
أهداف تُحَدَّد لاحقًا يشمل ذلك أهداف منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة	▪ مذكرات التفاهم وخطط الشراكة ▪ رفع التقارير عن الشراكة أو البرنامج ▪ استقصاءات التقييم الذاتي	سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ ثم سنويًا (في نهاية السنة المالية)

مجالات الناتج (٥-٧)

٥ - التنسيق

تحظى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما فيها منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، بحضور، ونفوذ، وقيادة أكبر في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية.

الإجراءات	المؤشرات
٥-١ زيادة المشاركة والتأثير للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق المساعدات الإنسانية (مثل القطاعات، ومجموعات العمل، والاجتماعات رفيعة المستوى، ومنتدى الشركاء في المجال الإنساني بالأردن).	**٥-١ (أ)** ٪ من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تُعَد جهات فاعلة محلية ووطنية منخرطة في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية على جميع المستويات (ونسبة من هذه الجهات تتمثَّل في منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة) **٥-١ (ب)** ٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المنخرطة في آليات تنسيق العمل الإنساني والتي تقدِّم تقارير ذاتية عن مشاركتها مشاركة هادفة وقدرتها على التأثير في صُنع القرار. **٥-١ (ج)** الشواهد على أن الجهات الفاعلة الدولية تتصدَّى للحواجز التي تَحُول دون مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات التنسيق التي يتم قيادتها دوليًا (مثل إلغاء الأدوار القيادية المشترَكة، وتوافر خدمات الترجمة، ودعم قدرات التنسيق الموجَّه). **٥-١ (د)** الدليل على أن الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تشجِّع المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، بما في ذلك الترويج والاستفادة من المذكرة الإرشادية ذات الصلة بمسار عمل الصفقة الكبرى حول المحلية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي (مثل وضع معايير وتوجيهات بشأن تعزيز تمثيل المنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات حقوق المرأة في آليات التنسيق من أجل تهيئة بيئة مواتية للمرأة للقيادة واتِّخاذ القرارات، والتأكُّد من أن التنسيق فيما بين المجموعات والمجموعات الفرعية ذات الصلة يدمج النوع الاجتماعي، والاستثمار في بناء التحالفات لزيادة تأثير المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة).
٥-٢ الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تحدِّد معًا آليات التنسيق المزدوجة، وذلك باستخدام نهج وآليات فعالة بقيادة وطنية تُمنَح الأولوية بمرور الوقت.	**٥-٢ (أ)** أمثلة على زيادة مشاركة الجهات الفاعلة الدولية في آليات ونهج التنسيق بقيادة وطنية.

الأهداف	مصادر التحقق	الإطار الزمني
أهداف تُحَدَّد لاحقًا يشمل ذلك أهداف منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة	▪ محاضر الجلسات ▪ استقصاءات تقييم ذاتي ▪ استقصاءات التصورات ▪ المقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية	سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ ثم سنويًا (في نهاية السنة المالية)

مجالات الناتج (٦-٧)

٦ - تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية

تحظى أدوار الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما فيها المنظمات النسائية، والنتائج التي تتوصل إليها، بتعزيز مطَّرد من داخل الأردن ومن خارجه.

الإجراءات	المؤشرات
٦-١ تثني الجهات الفاعلة الدولية على الأدوار التي يؤديها شركاؤها من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمخاطر التي يخوضونها، والابتكارات التي يُحدثونها، والنتائج التي يتوصلون إليها في مجال الاتصالات العامة؛ ومن ثَمَّ، ينظر المجتمع المحلي والجهات الممولة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بعين أكثر إيجابية.	٦-١ (أ) أمثلة على تسليط الجهات الفاعلة الدولية الضوء على العمل الإنساني الذي تقوده الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ويشمل هذا دور هذه الجهات الأخيرة والنتائج التي توصلت إلها في مجال الاتصالات العامة (بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي). ٦-١ (ب) عدد الحالات التي يُجرى فيها الإعلان أو الاعتراف بالأفكار والممارسات المبتكرة التي طورتها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

الأهداف	مصادر التحقق	الإطار الزمني
أهداف تُحَدَّد لاحقًا يشمل ذلك أهداف منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة	▪ الاتصالات العامة، بما في ذلك مختلف أشكال وسائل الإعلام، والتقارير البرامجية/التنظيمية. ▪ استقصاءات التصورات	سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ ثم سنويًا (في نهاية السنة المالية)

مجالات الناتج (٧-٧)

٧ - البيئة المؤاتية

تتعاون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن وتدافع عن القضايا ذات الأهمية المشتركة.

الإجراءات	المؤشرات
٧-١ إفساح المجال للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ومساندتها في ممارسة أنشطة الدعوة الجماعية، من خلال تبادل المعلومات، والدعم الإداري والفني، وتيسير الاتصالات الثنائية (المنظمات الدولية غير الحكومية / المنظمات الوطنية غير الحكومية، والأمم المتحدة/ المنظمات الوطنية غير الحكومية، والجهات المانحة/ المنظمات الوطنية غير الحكومية).	٧-١ (أ) أمثلة على تدابير المساندة المتخذة (تلك المحددة في الإجراء ٧-١) لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على الدعوة.
٧-٢ تُحدد كل من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية مجالات الاهتمام المشتركة، وتقود هذه الجهات حوارًا إستراتيجيًا مع الحكومة، والجهات الممولة، والمجتمعات المحلية (الوطنية والإقليمية والدولية).	٧-٢ (أ) عدد وثائق الدعوة النهائية (الجماعية أو المشتركة). ٧-٢ (ب) أمثلة على الحوار والدعوة المشتركَيْن (الخاصَّيْن والعامَّيْن) اللذَيْن يضطلع بهما كل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والجهات الفاعلة الدولية، وتحيد نتائج الدعوة حَسَب الاقتضاء.

الأهداف	مصادر التحقق	الإطار الزمني
أهداف تُحَدَّد لاحقًا يشمل ذلك أهداف منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة	▪ الاتصالات العامة ▪ وثائق السياسات ▪ استقصاءات تقييم ذاتي ▪ استقصاءات التصورات	سبتمبر / أيلول ٢٠٢١ ثم سنويًا (في نهاية السنة المالية)

الجزء الثاني: فهم الإطار

٢-١ ما تعريف المحلية الذي يستخدمه إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم؟

لا يوجد تعريف واحد محدد لمصطلح المحلية تقدمه الصفقة الكبرى، أو غيرها من الاتفاقيات العالمية، وهذا أمر مناسب، نظرًا لأن أي تعريف مُجدٍ يحتاج إلى أن يسترشد بالثقافة والسياق العام. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة «تفسيرات» عدة تخص المحلية، والتي ورد كثير منها مفصلًا في تقرير «تعزيز المحلية في الأردن» الصادر عن منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ومبادرة الإرشاد العالمية في عام ٢٠٢٠.[١٠] وفي سياق إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذا، ينبغي للجهات الفاعلة المحلية في الأردن أن تقود عملية وضع تعريف محدد للمحلية، ورؤية له. وفي تلك الأثناء، ومع إعداد هذا الإطار والاتفاق عليه، أصبح مصطلح المحلية يُعرف بأنه «عملية الاعتراف والاحترام والتعزيز لقدرات الجهات الفاعلة الوطنية في العمل الإنساني، وقدرتها على اتخاذ القرارات وقيادتها، لتلبية احتياجات السكان المتضررين على نحو أفضل». وتعكس مسودة بيان رؤية الإطار، والإطار العام، روح هذا التفسير.

٢-٢ الأساس المنطقي للمحلية (المبررات)

وُصفت العوامل الدافعة للمحلية، منذ أكثر من ٢٥ عامًا، وبصورة متزايدة منذ إبرام الصفقة الكبرى، استنادًا إلى أسس عملية، وأخلاقية، ومالية، وغيرها من الأسس. في الأردن، كما هو الحال في السياقات الأخرى، تُمثل العوامل الدافعة للمحلية مزيجًا من الأسس كافة، والتي تشمل -على سبيل المثال، لا الحصر-:

أُسسًا عملية/واقعية (هذا أمر منطقي):

- الجهات الفاعلة المحلية هي أول من يستجيب وآخر من يغادر.
- تفهم الجهات الفاعلة السياق الثقافي والسياسي والتشغيلي، وتتحدث لغة (اللغات) المجتمع الذي توجد فيه.
- وتتمتع الجهات الفاعلة المحلية بقدرات واسعة، ينبغي أن تكملها أدوار الجهات الفاعلة الدولية.
- الأردن بلد مستقر يدير في الوقت نفسه أزمة لاجئين معقدة، وطال أمدها، وذلك إلى جانب تحدياته الاجتماعية والاقتصادية. ومن المنطقي البحث عن حلول أطول أجلًا، وتوفير البيئة الملائمة للجهات الفاعلة المحلية لقيادة هذه الحلول وتقديمها.

أسس أخلاقية (هذا هو التصرف السليم):

- هناك زيادة مطردة في الإقرار (وتصفية للحسابات الخاصة) بأوجه عدم التكافؤ في القوة، وتوزيع الموارد المتأصلة في المنظومة الإنسانية الحالية، وكذلك في دفع الزخم العالمي نحو «إنهاء استعمار المعونات».
- ومن ثَمَّ، يمكن أن تخضع المساعدة الإنسانية المقدمة محليًا للمساءلة بدرجة أكبر. وتزداد احتمالية أن يشكك السكان المتضررون في جودة الخدمات التي يتلقونها من الجهات الفاعلة المحلية، ومدى ملاءمتها، وحُسن توقيت تقديمها.

أسس مالية (هي أكثر فعالية من حيث التكلفة):

- الاحتياجات الإنسانية آخذة في التزايد على الصعيد العالمي، أما التمويل «الإنساني» الصرف، فآخِذ في النقصان.
- ويتناقص التمويل الإنساني للأزمة السورية في الوقت الذي يتزايد فيه التمويل الإنمائي.
- تُشير الشواهد إلى أن النهوض بالمحلية يخفض تكلفة إيصال العمل الإنساني عبر خفض تكاليف المعاملات.[١١]

١٠ - مبادرة الإرشاد العالمية/منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، تعزيز المحلية في الأردن: عَزِّز وساند، لا تستبدل أو تقوّض، ص ١٢-١٣

١١ - للمزيد من التفاصيل، انظر تقرير الفريق رفيع المستوى المعنيّ بتمويل المساعدات الإنسانية المقدم إلى الأمين العام. أهم من أن يُترك عُرضة للفشل - معالجة فجوة تمويل المساعدات الإنسانية،
https://interagencystandingcommittee.org/system/files/hlp_report_too_important_to_failgcoaddressing_the_humanitarian_financing_gap.pdf

ملحوظة بشأن المصطلحات الخاصة بأصحاب المصلحة:

يَستخدم إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذا مصطلحات جماعية تخص أصحاب المصلحة، يُقصد بها أن تُفهم على النحو التالي:

الجهات الفاعلة المحلية والوطنية: يشمل هذا المصطلح جميع المنظمات، أو الوكالات، أو الهيئات المشاركة في العمل الإنساني (أو الأنشطة الإنمائية) في الأردن. ويمكن أن تتألف هذه المجموعة من هيئات حكومية محلية ووطنية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات مجتمعية، ومنتديات أو شبكات. وفي بعض الأحيان، سيتعين التمييز بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (أي الجهات الفاعلة على المستوى الوطني مقابل الجهات الفاعلة على المستوى دون الوطني)، وفي هذه الحالات سيتضح هذا في النص.

الجهات المانحة: ولا يشير هذا إلى الجهات المانحة الدولية فحَسْب، بل أيضًا إلى الجهات المانحة الإقليمية والوطنية.

الجهات الفاعلة الدولية: يشير هذا المصطلح إلى جميع الجهات الفاعلة الدولية في المجال الإنساني الموجودة في الأردن، سواء كانت جهات مانحة، أو منظمات غير حكومية دولية، أو وكالات تابعة للأمم المتحدة.

٢-٣ تفصيل الإطار:

ثمة عناصر إستراتيجية وتشغيلية لمحلية العمل الإنساني، يمكن التعبير عنها بالمصطلحات الآتية:

«... للمحلية، على صعيد الممارسة العملية، آثار في **البرمجة التشغيلية**،

ولكنه يحدث **سعيًا إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية** المتمثلة في جعل العمل الإنساني العالمي **أكثر فعالية من حيث التكلفة، وأشمل للجميع، وإلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية الجماعية** لإدارة التحديات والأزمات الكبيرة». [١٢]

سيتألف إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم من أهداف إستراتيجية وتشغيلية على حد سواء. تركز المسودة الحالية على العناصر التشغيلية، بينما ستضع العناصر الإستراتيجية الشاملة في صيغتها النهائية، بعد إجراء مزيد من المشاورات مع جميع الجهات الفاعلة وتحت قيادتها، ولا سيما الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في داخل الأردن، مع اعتبار الحكومة الأردنية صاحبة المصلحة الرئيسية. ويتركز تنظيم هذا الإطار الحالي حول سبعة «مجالات نواتج» مقتبسة من إطار «الأبعاد السبعة للمحلية» والخاص بمبادرة الإرشاد العالمية. [١٣] ويحدد الإطار الرؤية، والرسالة، ومجالات النواتج السبعة، إلى جانب الإجراءات، والمؤشرات، والأهداف ذات الصلة. [١٤] يأتي مع كل هذا مجموعة من المبادئ التوجيهية، وأهمها ضمان تعزيز الإطار للمحلية المُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي وتيسيره له. تم دمج المساواة بين الجنسَيْن في الإطار، كما جرى النظر فيها من خلال إدراج إجراءات ومؤشرات «موجهة» لمجال الناتج ٥ (التنسيق).

رؤية إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم:

الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن -محليًا ووطنيًا ودوليًا- مجتمعة لها إسهامات في تحقيق أجندة المحلية على نحو تدريجي ومبدئي. وهذا الجهد الجماعي يسهِّل الدور المتزايد الذي تضطلع به الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في قيادة العمل الإنساني الفعَّال وتنسيقه وتقديمه في الأردن.

١٢- مبادرة الإرشاد العالمية/منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، تعزيز المحلية في الأردن: عَزِّز وساند، لا تستبدل أو تقوِّض، ص ٥٥

١٣- برنامج التأهب لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ التابع لشبكة ستارت، المحلية من الناحية العملية: المؤشرات المستجدَّة والتوصيات العملية (يونيو/حزيران ٢٠١٨)

١٤- نظرًا إلى أنها مسودة للإطار، لم يُتفق على الأهداف، أو لم تُحدد بعد.

مجال الناتج ١: جودة الشراكة [٣ إجراءات؛ ٩ مؤشرات]

إن الشراكات بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية (بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء) حقيقية ومُنصِفة ومتكاملة.

ويُسلِّم هذا الناتج بأن الشراكات ذات النوعية الجيدة تقع في صميم أجندة المحلية. فهذه الشراكات، ليس فقط الشراكات الاسمية، بل تلك التي توصف بأنها حقيقية ومُنصفة، تحل محل ترتيبات التعاقد من الباطن، أو الترتيبات «الفوقية» التي أفاد بها معظم المستجيبين للتقرير.[١٥] وتركز الإجراءات والمؤشرات الخاصة بمجال الناتج هذا على ضرورة أن تشترك الجهات الفاعلة في صياغة مبادئ المشاركة المتفق عليها، والتقيد بها، وتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في وضع البرامج وتنفيذها، واتخاذ خطوات، ما أمكن، للحد من الفوارق بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية. رُغم أن الأهداف لم تُحدد بعد، فقد تكون هناك، أيضًا، حاجة إلى وضع أهداف على المستويَيْن الوطني، ودون الوطني؛ لضمان التمثيل والشمول الكافيَيْن للأطراف الفاعلة المحلية، على نحو يختلف عن الجهات الفاعلة الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية.

مجال الناتج ٢: المشاركة [إجراءان؛ ٥ مؤشرات]

تشارك النساء، والرجال، والفتيان، والفتيات المتأثرات بالأزمة مشاركة مجدية في تحديد ماهية المساعدات التي تُقدَّم لهن، وكيف.

تُقدَّم المساعدة الإنسانية لتحسين حياة النساء والرجال والفتيان والفتيات المتضررين من الأزمات وسبل كسب العيش الخاصة بهم. إذًا، فمن المنطقي أن تكون هذه المجموعة من أصحاب المصلحة مهتمة بالقرارات والأنشطة التي تؤثر فيهم، وتسعى لإحداث التأثير الأكبر فيهم. تركز معظم نُهُج المحلية على تدعيم القيادة والمشاركة على مستوى المؤسسات والمنظمات (الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني). يسعى هذا الناتج إلى تعزيز الفُرص التي تُوفر للمجتمعات المحلية المتضررة من جراء الأزمات، وذلك لصياغة الإجراءات التدخلية والمشاركة في عملية التقييم. ويكتسي تعزيز المشاركة الهادفة أهمية خاصة في السياق الأردني؛ وذلك نظرًا لتنوع قدرات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في البلاد واحتياجاتهم. وكما هو الحال في مجالات النتائج الأخرى، يجب أن تكون الإجراءات شاملة للجميع (على سبيل المثال: الوصول إلى الأفراد من خلال منظمات حقوق المرأة أو المنظمات التي تقودها النساء، والمنظمات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات الأقليات، أو يقودونها).

مجال الناتج ٣: التمويل [٣ إجراءات؛ ١٠ مؤشرات]

زادت الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، من إمكانية الحصول على تمويل دولي ووطني مناسب.

وإذ أدرك المستجيبون للمقابلات أن التمويل الإنساني في الأردن يذهب في الأغلب إلى الوكالات الدولية،[١٦] فقد صنفوا التمويل (كمًا ونوعًا) على أنه مسألة ذات أولوية. يسعى الناتج إلى زيادة حجم التمويل الكلي للأطراف الفاعلة المحلية والوطنية، وتنويع تلك الجهات التي تحصل على تمويل. وتمثل صناديق التمويل المجمعة إحدى مكونات عناصر التمويل المهمة الخاصة بالمحلية، ولكن الإطار يُسلِّم بأن التمويل المجمع لا يُمثل سوى جزء من التمويل الشامل في مجال النشاط الإنساني.[١٧] ولهذا السبب، تقضي المؤشرات بضرورة تسجيل الأموال المجمعة، وغير المجمعة، بوصفها نسبة من التمويل كله. ويهدف الإطار إلى تعزيز التمويل جيد النوعية من خلال زيادة تقديم الجهات المانحة التمويل الأساسي متعدد السنوات، وتقليل الحواجز التي تَحُول دون حصول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على تمويل جيد النوعية، على سبيل المثال: من خلال دعم القدرات الخاصة بتقديم المقترحات، ووضع الميزانيات، وإدارة المالية العامة الكلية.

١٥- وباعتباره جزءًا من إعداد إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذا، أفاد ١٦ مستجيبًا، من بين ٢٢ مقابلة مع مصادر المعلومات الأساسية التي أُجريت حتى الآن، عن مشاعر سلبية بشأن طبيعة ترتيبات الشراكة الحالية وممارساتها.

١٦- مبادرة الإرشاد العالمية/منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، تعزيز المحلية في الأردن: عَزِّز وساند، لا تستبدل أو تقوِّض، ص ٢١، ٢٢

١٧- لا توجد أرقام مُتَحَقَّق منها متاحة للأردن، لكن التمويل الذي يتم من خلال صناديق التمويل المجمعة يُقدر بما لا يزيد على ٣-٥٪ من جميع تمويلات النشاط الإنساني.

مجال الناتج ٤: القدرات [إجراءان؛ ٤ مؤشرات]

تُدرك قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وتحظى بالاحترام، كما تُحدد ثغرات قدرات جميع الفاعلية، وتتلقى المساندة على نحو متبادل.

يُسلِّم مجال الناتج هذا بأن جميع الجهات الفاعلة تتمتع بقدرات، وتعاني من ثغرات في هذه القدرات، على حد سواء. وهو يسعى إلى ضمان الاعتراف بقدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على تصميم المساعدات الإنسانية وقيادتها وتقديمها، بدءًا من تقييم الاحتياجات والتخطيط، والتصميم، وحتى المراقبة والتقييم، واحترامها. يدعو هذا الإطار إلى تحديد أنشطة تعزيز القدرات أو تقاسم القدرات على نحو متبادل، وأكثر إستراتيجية، وأفضل تنسيقًا، ومسجل. ومع أن مجال الناتج هذا يقر بالمسؤوليات المتبادلة لجميع الجهات الفاعلة، ستتمثل إحدى الأولويات في بناء قدرات الجهات الفاعلة الدولية بصورة جماعية للمشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية ودعمها. ومن الناحية التاريخية، كان لمبادرات تعزيز القدرات هدف نهائي، وإن كان ضمنيًا إلى حد كبير، وهو جعل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أكثر دولية. ويسعى هذا الإطار إلى تحدي هذا النهج.

مجال الناتج ٥: التنسيق [إجراءان؛ ٤ مؤشرات]

تحظى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما فيها منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، بحضور، ونفوذ، وقيادة أكبر في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية.

ويسعى مجال النتائج هذا إلى زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية وقيادتها (مثل المجموعات والفرق العاملة، التي تقودها عادة الجهات الفاعلة الدولية)، وكذلك تشجيع الجهات الفاعلة الدولية على المشاركة في آليات التنسيق التي تقودها الجهات الفاعلة على الوطنية أو المحلية، عند الاقتضاء. وفي استعراض المؤلفات والمقابلات التي أُجريت من أجل إعداد هذا الإطار، أفادت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بوجود حواجز عملية واسعة النطاق تَحُول دون مشاركتها في آليات التنسيق القائمة، مثل الاستخدام السائد للغة الإنجليزية، واستخدام لغة ومختصرات خاصة بقطاعات معينة، وهيمنة الجهات الدولية على الأصوات المحلية. وينبغي التعامل مع هذه الحواجز، كما ينبغي أن تكون الجهات الفاعلة المحلية والوطنية مستعدة للمشاركة والقيادة على مستويات أكثر إستراتيجية.

مجال الناتج ٦: تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية [إجراء واحد؛ مؤشران]

يتزايد تعزيز أدوار ونتائج الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، في داخل الأردن وفي خارجه.

وإذ تُدرك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أنه ليس لكل الجهات الفاعلة الأهداف ذاتها فيما يتعلق بظهور أنشطتها، ينبغي لهذه الجهات أن تحدد مدى التعزيز الذي تتلقاه أنشطتها. وإذ يشجع الإطار إظهار الأنشطة، فهو يدعو الجهات الفاعلة الدولية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (في الأغلب تكون شركاءها) في تصميم المساعدات الإنسانية في الأردن وتقديمها.

مجال الناتج ٧: البيئة المؤاتية [إجراءان؛ ٣ مؤشرات]

تتعاون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن وتدافع عن القضايا ذات الأهمية المشتركة.

وعند إعادة تخيل الدور المستقبلي الذي ستضلع به الجهات الفاعلة الدولية في نظام إنساني أكثر محليةً، وُجد أنها قد تضطلع بدور مثالي لتشجيع الدعوة ومساندتها بشأن القضايا ذات الأهمية المتبادلة المتفق عليها. «الدعوة مجال ذو أولوية. وفي المستقبل أعتقد أن هذا هو المكان الذي يمكن فيه للجهات الدولية أن تجد حيزًا لها، وأن تستخدم صوتها» – ممثل الجهات المانحة في أثناء عقد المقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية). يُسلم مجال النتائج هذا بالدور القيادي والمعزز للقدرات، الذي يمكن أن تضطلع به الجهات الفاعلة الدولية، كما يدعو الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية إلى زيادة التعاون في مبادرات الدعوة المشتركة.

٢-٤ الأدوار والمسؤوليات

على الرغم من أن عملية المحلية ينبغي أن تقودها وتمتلكها الحكومة والجهات الفاعلة في نهاية المطاف، بوصفها هدفًا إستراتيجيًا وتشغيليًا، فإنها مسؤولية يتقاسمها الجميع. وعلى الرغم من أن تحقيق تقدم بشأن عملية المحلية على المستوى العملي قد يتطلب «تحالفًا من الجهات الراغبة» بدلًا من الإجماع في المرحلة الأولية، فإنه من الضروري إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، والتزامهم مع تطور هذه العملية. وينطبق هذا -بصفة خاصة- على الاشتراك مع الحكومة الوطنية. وفيما يتعلق بهذا الإطار، يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات والاتفاق عليها قبل المصادقة النهائية عليه. وفي هذه الأثناء وبوصف هذا دليل إرشاد عامًا، تشمل أدوار أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم -على سبيل المثال، لا الحصر-:

*لاحظ أنه سيتم تحديث هذا الجدول مع تطور الإطار.

الالتزام بأجندة المحلية	الحكومة الوطنية	• الموافقة على إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم. • تيسير الأنشطة، والممارسات، والتغييرات التي تدعم أهداف الإطار، من خلال الوزارات المعنية. • مساندة التشريعات والسياسات الخاصة بالمحلية.
	منتدى الشركاء في المجال الإنساني	• الالتزام بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتعزيزه. • الإشراف على إعداد إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتنفيذه. • تحديد ترتيبات المراقبة والتقييم في الإطار، وتوزيع موارده، بالتعاون مع فريق عمل المحلية.
	فريق عمل المحلية	• الالتزام بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتعزيزه. • قيادة عملية وضع إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتنفيذه. • تقديم إرشادات للأعضاء والشركاء الأعضاء بشأن تنفيذ الإطار.
	الجهات الفاعلة المحلية والوطنية	• الالتزام بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتعزيزه. • تعزيز التنسيق/التعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. • إعداد الموظفين للاضطلاع بمسؤوليات وقيادة إضافية.
	الجهات الفاعلة الدولية	• الالتزام بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتعزيزه. • الالتزام بتحويل الشراكات الحالية والمقترحة، بما يتماشى مع أهداف الإطار. • تحديد الفُرص، في مختلف مجالات النواتج السبعة، لتحويل دور الجهات الدولية إلى آخر يُكمِل دور الفاعلة المحلية والوطنية.
	الجهات المانحة	• الالتزام بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم وتعزيزه. • تحديد الحواجز الحالية التي تَحُول دون تنفيذ أهداف الإطار، لاسيما فيما يتعلق بالشراكات والتمويل، والتعامل معها.
	المجتمعات المحلية المتضررة	• يحدد لاحقًا.

الجزء الثالث: كيفية استخدام الإطار

٣-١ التنفيذ

بمجرد أن تتم الموافقة على إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم والمصادقة عليه، يجب على جميع أصحاب المصلحة، أي الجهات الفاعلة التي التزمت رسميًا به، تحديد سُبُل مشاركتهم في تنفيذ الإطار ومساندتهم له. وفي إطار هذه العملية، فإن الأسئلة الرئيسية التي يتعين على المنظمات أو الهيئات (الجهات الفاعلة) النظر فيها، هي:

- في كل من مجالات النواتج السبعة، كيف يمكننا ترتيب أولويات الإجراءات والمؤشرات؟ هل بعضها أكثر أهمية لنا من غيرها؟ أيٌّ منها:
  - أيٌّ منها تُمثل أولوياتنا القصوى؟
  - أيٌّ منها تُعد أكثر ملاءمة لنا؟
  - أيٌّ منها تُعد أكثر ما يقع ضمن نطاق تأثيرنا أو سيطرتنا؟
  - أيٌّ منها تُعد أكثر ما يقع ضمن نطاق تأثير شركائنا المباشرين أو سيطرتهم؟

وبمجرد أن تنظر الجهات الفاعلة في هذه الأسئلة، يتم تشجيعها على **استكمال ورقة العمل التالية**[١٨] (انظر الجدول ٣ أدناه) لوضع نهجها الخاص بتنفيذ الإطار. ستساعد هذه العملية الجهات الفاعلة الفردية ويمكن أن تكون بمثابة أداة مناقشة مفيدة لحثها الشركاء على الدخول في مناقشات مع شركائها. ومن شأن توثيق هذه الالتزامات على مستوى الجهات الفاعلة الفردية أن يدعم أيضًا تنفيذ الإطار ومراقبته وتقييمه ومساءلته بوجه عام.

١٨ - مقتبسة من الإطار الوارد في التقرير الصادر عن مبادرة الإرشاد العالمية/منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، تقوية المحلية في الأردن: عَزِّز وساند، لا تستبدل أو تقوِّض، ص ٧٥.

الجدول ٣: ورقة عمل إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم – لجميع الجهات الفاعلة

	تقييم الأداء التنظيمي للإطار					
	الأسئلة الرئيسية الواجب استكمالها:					
مجالات النواتج ١-٧	١. أين نحن الآن؟	٢. ما الذي يحتاج إلى التغيير؟	٣. ما الإجراءات والمؤشرات المحددة التي يمكننا الالتزام بها؟	٤. ما العقبات التي يمكننا توقعها؟ وكيف سنتغلب عليها؟	٥. كيف سيكون شكل النجاح في مجال الناتج هذا؟	٦. ما علامات التقدم (باستخدام مصادر البيانات) التي يمكن أن تبين لنا ما إذا كنا نمضي قُدُمًا؟
١. جودة الشراكة						
٢. المشاركة						
٣. التمويل						
٤. القدرات						
٥. التنسيق						
٦. تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية						
٧. البيئة المؤاتية						

٣-٢المراقبة والتقييم

المراقبة

إلى جانب جمع بيانات عن الجهات الفاعلة الفردية وأنشطة المراقبة، يجب أن يخضع الإطار للمراقبة الدورية على المستوى الجماعي، إما من خلال فريق عمل المحلية، أو من خلال أي آلية تنسيق أخرى متفق عليها. ويمكن النظر في أسئلة المراقبة استنادًا إلى هذه الموضوعات الأربعة، التي تشمل ما يلي:

- **الانخراط (المشاركة):** هل ظل إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم على الأجندة؟ هل تبدو الجهات الفاعلة منخرطة في تنفيذه؟ وإذا لم تكن كذلك، فلِمَ لا؟
- **العوامل التمكينية:** ما الأمور التي تعمل وتسير بشكل جيد؟ هل هناك أي نواتج (على المستوى الفردي أو الشراكة أو الجماعي) يمكن عَدُّها «مكاسب مبكرة»؟
- **العوامل المثبطة:** ما المعوقات التي تَحُول دون التنفيذ، والتي تتقيد بها الجهات الفاعلة أو تقوم بالإبلاغ عنها؟ (على سبيل المثال: صعوبة في جمع البيانات، أو تغيير في السياسات أو الأولوية، أو نقص الموارد اللازمة للتنفيذ)
- **اختبار الإطار:** هل البيانات والإجراءات والمؤشرات والأهداف المتعلقة بمجال النواتج لا تزال ملائمة؟ هل هناك أي إجراءات مبينة في الإطار لم تعد قابلة للتحقيق أو ذات صلة؟ هل ظهرت أي إجراءات أو مؤشرات جديدة؟

التقييم

وفي انتظار إتاحة الموارد، يجب جدولة تقييم مستقل للتقدم المحرز في إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم، وذلك في خلال السنوات الثلاث الأولى للإطار، وليس بعدها.

أسئلة التقييم الرئيسية

سيتعين تحديد أسئلة التقييم الرئيسية الخاصة بالإطار بمجرد تحديد الأهداف الإستراتيجية للإطار. وفي أثناء ذلك، واتساقًا مع بيان رؤية الإطار، يجب صياغة الأسئلة بشكل عام، وفقًا لمجالات الأثر الأربعة التالية:
إلى أي مدى يُسهم إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم في مجموعة الأدلة التي تثبت ما يلي:

- الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن -محليًا ووطنيًا ودوليًا- مجتمعة لها إسهامات في تحقيق أجندة المحلية على نحو تدريجي ومبدئي.
- أن سياستي المساواة بين الجنسَيْن وتمكين المرأة والفتاة قد أُدرجتا على نحو كافٍ وفعال في تنفيذ الإطار، وتفضيان إلى نتائج.
- أن دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في قيادة العمل الإنساني الفعال في الأردن وتنسيقه وتقديمه يتزايد.
- أن المجتمعات المحلية تشهد تحسنًا في تقديم الخدمات (جودة العمل الإنساني).

٣-٣المساءلة والتعلم

أُعد هذا الإطار مع الاعتراف بأن جميع أصحاب المصلحة مسؤولون عن النهوض بالمحلية، وتطوير هذا الإطار وتنفيذه، بوصفه بديلًا. يُعبِّر بصراحة أكبر عن المساءلة أمام المجتمعات المحلية المتأثرة بالأزمة في مجال النواتج ٢ (المشاركة؛ انظر الإجراءات ٢-١ و٢-٢ والمؤشرات ذات الصلة)، على الرغم من أن البحث عن مزيد من الفُرص لتعزيز المساءلة أمام المجتمعات المحلية وقيادتها سيُجرى من خلال التشاور. وبالإضافة إلى المشاركة في أنشطة المراقبة والتقييم على المستوى الجماعي، من المتوقع أن تثبت المنظمات التي تلتزم إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم مسؤوليتها عن التزاماتها، باستخدام تدابير ملائمة لسياقها الخاص.

يُمثل إعداد إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم المرحلة الأولى. ويُعد تنفيذه وتقييمه المرحلة الثانية، وينبغي أن يشمل ذلك الإبلاغ عن النتائج، وتوزيعها، ونشرها. يجب وضع إستراتيجية إعلامية موجزة (قد تكون بكل بساطة مجرد «خطة في صفحة») كإضافة إلى عملية المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلُّم هذه. وهناك كثير مما يمكن تعلمه من السعي لتحقيق أهداف هذا الإطار في السياق الأردني، وبالطبع ستحظى البلدان الأخرى وبيئات الأزمات التي طال أمدها بإمكانات هائلة للتعلم عند التعلم من هذه العملية، أيضًا.

المرفق الأول: ورقة عمل إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم (قابلة للطباعة)

تقييم الأداء التنظيمي للإطار					
مجالات النواتج ١-٧	الأسئلة الرئيسية الواجب استكمالها:				
	١. أين نحن الآن؟	٢. ما الذي يحتاج إلى التغيير؟	٣. ما الإجراءات والمؤشرات المحددة التي يمكننا الالتزام بها؟	٤. ما العقبات التي يمكننا توقعها؟ وكيف سنتغلب عليها؟	٥. كيف سيكون شكل النجاح في مجال الناتج هذا؟	٦. ما علامات التقدم (باستخدام مصادر البيانات) التي يمكن أن تبين لنا ما إذا كنا نمضي قُدُمًا؟
١. جودة الشراكة						
٢. المشاركة						
٣. التمويل						
٤. القدرات						
٥. التنسيق						
٦. تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية						
٧. البيئة المؤاتية						

إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني في الأردن

مايو/أيار ٢٠٢١

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

جوناف Jonaf

JIF Jordan INGO Forum